إمتحان مقياس الملتقى

- **إجب بتمعن على الأسئلة التالية**
- **لا يمكن ملء أكثر من إستمارة إجابة واحدة ، وفي حالة ما إذا تم ذلك تقسم جمع العلامات على عدد المحاولات**

* الإسم و اللقب

الإجابة النموذجية

إمتحان الملتقى الخاص بالسنة الثانية ماستر تخصص : قانون عام ـ السداسي الرابع

هذه الأسئلة تحتمل إجابة واحدة صحيحة فقط

* رقابة المحكمة على الأوامر الرئاسية تنصب على :

- رقابة المسألة العاجلة
- رقابة مضمون النص
- مطابقة القانون مع الدستور
- إحترام النص بالدستور

* الأوامر التي إتخذها رئيس الجمهورية تعرض على البرلمان

- ليوافق عليها في أول دورة له
- ليراقب مدى إحترامها للدستور
- ليناقش محتوى الأمر الرائاسي

الحل الوجوبي للبرلمان يكون في حالة: *

- عدم وافقة البرلمان على لائحة الثقة
- عدم وافقة البرلمان للمرة الثانية على مخطط عمل أو برنامج
- بطلب من الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة

في النظام الدستوري الجزائري ، يسأل مسؤولية مزدوجة كل من : *

- الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة
- رئيس الجمهورية
- السلطة التشريعية بغرفتيها - المجلس الشعبي الوطني / مجلس الامة

في حالة التعارض الكلي بين النص القديم و النص الجديد يطبق : *

- القانون النص التفسيري
- القانون القديم
- القانون الجديد
- التوفيق بين النص القديم و الجديد

يطبق على العلاقات التعاقدية القائمة فيظل القانون القديم وصدور قانون جديد *

- تكييف العلاقة التعاقدية مع القانون الجديد
- تطبيق القانون القديم
- تطبيق القانون الجديد
- إلغاء العلاقة التعاقدية

إمتحان الملتقى الخاص بالسنة الثانية ماستر تخصص : قانون عام ـ السداسي الرابع

هذه الأسئلة تحتمل أكثر من إجابة واحدة صحيحة

من تأثيرات رئيس الجمهورية على البرلمان

- [x] طلب قراءة ثانية للقانون
- [x] حل المجلس الشعبي الوطني
- [ ] إتخاد الأوامر الرئاسية
- [ ] إخطار المحكمة الدستورية

من الضوابط الشكلية لإتخاد الاوامر الرئاسية

- [x] إخطار المحكمة وردها في غضون 10 ايام
- [x] غياب البرلمان (حل المجلس الشعبي الوطني / أو في حالة عطلة)
- [ ] إصدار قانون المالية في حالة عدم موافقة البرلمان عليه
- [ ] وجود ظرف إستثنائي

المساس بإستقلالية المحكمة الدستورية يكون من خلال

- [x] وجود قضاة ممثلين عن الهيئات القضاية العادية و الإدارية
- [x] ترجيح صوت رئيس المحكمة الدستورية في حالة التصويت
- [ ] تعيين أساتذة القانون الدستوري
- [ ] عدم وجود الدفع الأصلي للدعوى الدستورية

يعين رئيس الجمهورية القطب الثاني في السلطة التنفيذية

- [x] وزير أول في حالة الأغلبية برلمانية
- [x] رئيس حكومة إذا كانت الأغلبية رئاسية
- [ ] وزيزالوزراء تماشيا مع النظام الجمهوري
- [ ] وزير الوزراء تماشيا مع النظام الديمقراطي

خلافا لتطبيق القانون بأثر فوري يمكن تطبيقه بأثر رجعي في الحالات

- [x] إذان نصت القاعدة القانونية علىتطبيقه على الماضي
- [x] القانون التفسيري
- [ ] القوانين العضوية
- [ ] القوانين و المعاهدات الدولية

يمكن إلغاء القانون عن طريق

- [x] تعارض القواعد القانونية كليا أو جزئيا
- [x] تنظيم المسألة أو الحالة من جديد
- [ ] عدم تطبيق القانون من قبل القضاة
- [ ] مرور مدة زمنية دون تطبيقه على أرض الواقع

Ce contenu n'est ni rédigé, ni cautionné par Google.

Google Forms